

Distr.: General  
31 August 2012  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

تولّت الولايات المتحدة رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأعد تقييم  
لعمل المجلس بإشرافي وبالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين (انظر المرفق).  
وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوزان إ. رايس



الرجاء إعادة استعمال الورق



## تقييم عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية (نيسان/أبريل ٢٠١٢)

### أفريقيا

#### كوت ديفوار

في ١٨ نيسان/أبريل، قدم الممثل الدائم لغواتيمالا، غيرت روزنتال، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، إحاطة إلى مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة تناولت أعمال اللجنة على مدى الأشهر الستة الماضية، كما أوجز النتائج الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار. وأفاد بأن اللجنة اجتمعت في ١١ نيسان/أبريل لمناقشة التقرير النهائي لفريق الخبراء. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ٢٠٤٥ (٢٠١٢) الذي مدد بموجبه الجزاءات وولاية فريق الخبراء. وتكلم في الاجتماع، دعماً لهذا القرار، الممثل الدائم لكوت ديفوار، يوسوفو بامبا، ملقياً الضوء على التقدم المحرز في كوت ديفوار منذ اتخاذ القرار ١٩٨٠ (٢٠١١).

#### غينيا - بيساو

في ١٣ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي - بروك زيريهون، إحاطة إلى المجلس في جلسة مشاورات مغلقة تناولت الاستيلاء العسكري على السلطة الذي جرى في غينيا - بيساو في ١٢ نيسان/أبريل. وفي ١٣ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة أدان فيه قيام عدد من عناصر القوات المسلحة لغينيا - بيساو بالاستيلاء على السلطة بالقوة، داعياً تلك العناصر إلى كفالة سلامة وأمن الرئيس المؤقت، ريموندو بيريرا، ورئيس الوزراء، كارلوس غوميز جونيور، وجميع كبار المسؤولين المحتجزين حالياً، ومطالباً بالإفراج الفوري عنهم.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، جوزيف موتابوبا، إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات السياسية اللاحقة للانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل، واستمع المجلس أيضاً إلى بيانات كل من وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، جورج شيكوتي؛ ووزير خارجية غينيا - بيساو، مامادو ساليو ديالو بيريس؛ والممثلة الدائمة للبرازيل، ماريا لويزا ريبيرو فيوتي بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام؛ والممثل الدائم لكوت ديفوار، باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ووزير الدولة ووزير الخارجية البرتغالي، باولو بورتاس. وأدان أعضاء المجلس بالإجماع الاستيلاء الفعلي على السلطة وحثوا على الإفراج عن القادة المدنيين

المحتجزين. وفي ٢١ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/15) أكد فيه مجددا إدانته الشديدة للانقلاب العسكري، وطالب بأن يعاد العمل فورا بالنظام الدستوري، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بحلول ٣٠ نيسان/أبريل بشأن إعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2012/280).

### سيراليون

وفي ١١ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا رئاسيا بشأن سيراليون (S/PRST/2012/11) أعاد فيه تأكيد دعمه للجهود المتواصلة الرامية إلى توطيد السلام في ذلك البلد، كما أكد أن حكومة سيراليون تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام والأمن وتحقيق التنمية الطويلة الأجل في البلد، وأكد أهمية الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر لتوطيد السلام والأمن. ودعا الأحزاب السياسية كافة وكذلك الجهات المعنية الأخرى إلى تكثيف جهودها من أجل تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة وحرّة ونزيهة. وأقر المجلس في بيانه بالبيان الصادر عن حكومة سيراليون في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الذي توضح فيه موقفها في ما يتعلق بالأسلحة التي سُلمت إلى شرطة سيراليون، وأكد أهمية تصدي السلطات الوطنية في سيراليون بشكل مناسب للمخاطر التي تهدد أمن جميع المواطنين في سيراليون وكفالة مواصلة قواها الأمنية الالتزام بحقوق الإنسان. وأشاد المجلس بما أنجزه الممثل التنفيذي السابق للأمين العام، مايكل فون دير شولنبرغ.

### السودان وجنوب السودان ودارفور

في ١١ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدمون موليه، إحاطة إلى المجلس خلال مشاورات المجلس بكامل هيئته بشأن الحالة في منطقة أبيي وتصاعد القتال بين السودان وجنوب السودان في المنطقة الواقعة على الحدود بين البلدين. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق والمتزايد إزاء هذه الحالة، ودعوا إلى وضع حد فوري وغير مشروط لجميع أعمال القتال، وسحب قوات جنوب السودان من هجلج، ووضع حد لعمليات القصف الجوي التي تشنها القوات المسلحة السودانية، وإنهاء العنف عبر الحدود، ووضع حد للدعم المقدم إلى الميليشيات العاملة بالوكالة في إقليم الدولة الأخرى. ودعا أعضاء المجلس إلى السحب الفوري من منطقة أبيي لجميع الأفراد العسكريين وأفراد قوى الشرطة التابعين للسودان وجنوب السودان.

وفي ١٢ نيسان/أبريل، اجتمع المجلس لإصدار بيان رئاسي (S/PRST/2012/12) بشأن الحالة القائمة بين السودان وجنوب السودان.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، استمع المجلس خلال مشاورات المجلس بكامل هيئته إلى إحاطات بشأن الحالة القائمة بين السودان وجنوب السودان، قدمها كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفيه لادسو؛ والمبعوث الخاص للأمين العام، هايلي منكيريسوس؛ والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، هيلده جونسون. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لخريطة الطريق الخاصة بالسودان وجنوب السودان التي اعتمدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في وقت سابق من اليوم نفسه. وناقش أعضاء المجلس الإجراءات التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لدعم خريطة طريق الاتحاد الأفريقي والتصدي للتهديد الخطير الذي يواجهه السلام والأمن الدوليين.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والحالة في دارفور، بما في ذلك تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وأعرب عن شواغل تتعلق بعدم قيام حكومة السودان حتى الآن بتمويل السلطة الإقليمية بدارفور. وعلق قائلاً إن التوقعات القريبة الأمد بشأن استئناف المفاوضات بين الحكومة والحركات غير الموقّعة ليست جيدة. وفيما يتعلق بالحوار الداخلي بشأن عملية السلام، أفاد وكيل الأمين العام بأن التحليل الأولي يُظهر أن الجهات المعنية تؤيد هذا الحوار، لكن ثمة شواغل لديها تتعلق بالتمثيل العادل، وحرية التعبير، وأمن المشاركين، والتزام الأطراف الموقّعة باحترام نتائج الحوار. وأفاد عن وقوع حوادث بسبب النزاع في عدد من المناطق الحدودية لدارفور. وأوجز أيضاً النتائج التي توصل إليها استعراض الأمانة العامة المتعلق بالأفراد النظاميين. وأعرب كل من وكيل الأمين العام وأعضاء المجلس عن تعازيهم لوفاة شرطي توغوي في هجوم ضد العملية المختلطة في ٢٠ نيسان/أبريل، وأدانوا الهجمات الموجهة ضد حفظة السلام. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة، لكنهم أعربوا عن شواغلهم لبطء التقدم في مجالات معينة، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الحركات غير الموقّعة. وأعرب أعضاء المجلس بوجه عام عن ردود أولية إيجابية إزاء مخطط وكيل الأمين العام المتعلق بالتعديلات المقترحة على تكوين قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ونشرها استناداً إلى نتائج الاستعراض المتصل بالأفراد النظاميين.

## الصحراء الغربية

أجرى المجلس مشاورات في ١٧ نيسان/أبريل بشأن موضوع الصحراء الغربية. وقال المبعوث الشخصي للأمين العام، كريستوفر روس، إنه رغم إحراز المغرب وجبهة البوليساريو

لبعض التقدم بشأن القضايا الثانوية، فإن أي تقدم لم يسجّل فيما يتعلق بالقضايا الأساسية. وقال إن الطرفين وافقا على إجراء جولتين اثنتين أخريين من المحادثات غير الرسمية وعلى رحلته إلى المنطقة بما يشمل الصحراء الغربية. وقدم الممثل الخاص للأمين العام، هاني عبد العزيز، إحاطة إلى المجلس، قائلاً إن منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كانت هادئة نسبياً خلال العام الماضي باستثناء المواجهات التي وقعت في الداخلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأوجز التحديات التي تواجه عمليات بعثة الأمم المتحدة على النحو المبين في القرار ١٩٧٩ (٢٠١١). ورحب أغلب أعضاء المجلس بجهود المبعوث الشخصي والممثل الخاص، وبالتقدم المحرز في مناقشات الطرفين بشأن المواضيع المنفصلة الأخرى وتدابير بناء الثقة، لكنهم أعربوا عن أسفهم لعدم إحراز تقدم بشأن القضايا الأساسية، مؤكدين ضرورة التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين. وأعرب عدد من الأعضاء عن قلقه إزاء صدور صيغ عدة من تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وفي حين رحب أعضاء بجهود والتزامات المغرب في مجال تعزيز حقوق الإنسان، أعرب أعضاء آخرون عن قلقهم بشأن حقوق الإنسان في الإقليم، ودعا أحدهم إلى إضافة رصد حقوق الإنسان إلى ولاية البعثة. وركز بعض الأعضاء على أهمية معالجة الوضع في مخيمات اللاجئين. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ٢٠٤٤ (٢٠١٢) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

### السلام والأمن في أفريقيا: مالي

في ٣ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات في أعقاب قيام بعض عناصر القوات المسلحة المالية بالاستيلاء على السلطة بالقوة من حكومة مالي المنتخبة ديمقراطياً. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، إحاطة إلى المجلس بشأن الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تشجيعاً لبسط السلطة المدنية الكاملة مجدداً وإعادة الفعالية للنظام الدستوري في مالي، إضافة إلى التدهور السريع للحالة الإنسانية ووجود الجماعة الإرهابية "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في المنطقة.

وفي ٤ نيسان/أبريل، اجتمع المجلس لإصدار بيان رئاسي (S/PRST/2012/9) بشأن الحالة في مالي.

## منطقة آسيا والشرق الأوسط

### عدم الانتشار

في ١٣ نيسان/أبريل، ناقش المجلس في إطار مشاوراته قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق ساتل في اليوم نفسه. وفي ١٦ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/13) بشأن هذه المسألة.

### العراق

في ١٠ نيسان/أبريل، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، مارتن كوبلر، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في العراق. وركزت الإحاطة على التطورات الهامة التي حدثت في العراق، ولا سيما الدلالة التي ينطوي عليها انسحاب قوات الولايات المتحدة، واستضافة العراق لمؤتمر قمة جامعة الدول العربية مؤخراً، وذلك للمرة الأولى منذ عقدين من الزمن، إضافةً إلى استمرار التحديات السياسية والأمنية. وألقى الممثل الخاص الضوء على الخطوات المتخذة مؤخراً لتحسين العلاقات بين العراق والكويت، مثل تسوية مسألة الخطوط الجوية الكويتية، وتسديد العراق تكاليف مرتبطة بمشروع الأمم المتحدة لصيانة الحدود العراقية - الكويتية، والإعلان عن عقد الاجتماعات الوزارية المشتركة في بغداد في نهاية نيسان/أبريل. وركزت مداوالات المجلس اللاحقة على أهمية قيام العراق بحل الخلافات السياسية الداخلية ومعالجة شواغل الكتل السياسية كافة ضمن منتدى شامل للجميع. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء الحالة السياسية الداخلية في العراق، وأثنى على الجهود التي تبذلها حكومة العراق، بدعم من الأمم المتحدة، لإيجاد حل سلمي ودائم للوضع في مخيم أشرف، وأكد على ضرورة قبول الدول الأعضاء بالمرشحين المستوفين لشروط إعادة التوطين.

### الشرق الأوسط

في ٢ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات استمع خلالها إلى إحاطة للمبعوث الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، كوفي عنان، الذي أبلغ المجلس بأن الحكومة السورية قد وافقت على البدء فوراً بوقف تحركات القوات في اتجاه المراكز السكنية، ووقف استخدام الأسلحة الثقيلة، والشروع في سحب القوات من المراكز السكنية، وإنجاز هذه الخطوات بحلول ١٠ نيسان/أبريل. وأوضح المبعوث الخاص المشترك أنه سيدعو المعارضة السورية إلى الالتزام بوقف العنف في غضون ٤٨ ساعة من تنفيذ الحكومة للخطوات المذكورة أعلاه تنفيذاً واضحاً. وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن دعمهم

المستمر لدور الوساطة الذي يضطلع به المبعوث الخاص المشترك، ولاحظوا مع الحذر الجدول الزمني لوقف العنف المزمع تطبيقه، مؤكدين أهمية تنفيذ هذه الالتزامات. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/10) في ٥ نيسان/أبريل، دعا فيه الحكومة السورية إلى أن تنفذ، في أجل لا يتعدى ١٠ نيسان/أبريل، التزاماتها أعلاه التي أعلنتها للمبعوث الخاص المشترك، ودعا جميع الأطراف إلى وقف العنف المسلح بكافة أشكاله في غضون ٤٨ ساعة من تنفيذ الحكومة لتلك الالتزامات.

وأجرى المجلس مشاورات لمناقشة موضوع الجمهورية العربية السورية في ١٠ نيسان/أبريل، بعد أن تلقى رسالة من المبعوث الخاص المشترك يُعرب فيها عن قلقه إزاء مستوى التقدم المحرز في تنفيذ الحكومة السورية لخطته ذات النقاط الست، ويؤكد مجدداً ضرورة وقف العنف بحلول ١٢ نيسان/أبريل. وأبلغ نائب المبعوث الخاص المشترك جان - ماري غيهينو، المجلس، بأن السيد عنان تلقى تأكيدات من المعارضة بأنها سترد بالمثل على وقف العنف المسلح من جانب الحكومة. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن استيائهم لاستمرار العنف في الجمهورية العربية السورية وعن دعمهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك. وأدان بعض أعضاء المجلس عدم وفاء الحكومة السورية بالتزاماتها بحلول ١٠ نيسان/أبريل.

وفي ١٢ نيسان/أبريل، أبلغ المبعوث الخاص المشترك المجلس بأنه تلقى رسالة من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، وليد المعلم، يبلغه فيها بأن الحكومة السورية ستوقف جميع أعمال القتال اعتباراً من السادسة صباحاً من يوم الخميس ١٢ نيسان/أبريل، مع الحفاظ على الحق في الرد بالشكل المناسب على أي هجمات تنفذها الجماعات الإرهابية المسلحة ضد المدنيين والقوات الحكومية أو الممتلكات العامة والخاصة. وذكر المبعوث الخاص المشترك أيضاً أنه تلقى تأكيدات مماثلة بأن المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر سيتقيدان بوقف العنف، وطلب إذناً من المجلس للحصول على عنصر متقدم لبعثة مراقبة كي يجري إرساله فوراً إلى الجمهورية العربية السورية للاتصال بالأطراف والبدء في الإبلاغ عن الحالة على أرض الواقع.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢) الذي أذن بموجبه بإيفاد فريق متقدم مؤلف من عدد في حدود ٣٠ مراقبا عسكريا غير مسلح إلى الجمهورية العربية السورية لرصد وقف العنف، على النحو الذي أعلنه المبعوث الخاص المشترك في ١٢ نيسان/أبريل. ودعا المجلس إلى التنفيذ الكامل لمقترح النقاط الست، وأعرب عن اعتزام المجلس الإذن بنشر بعثة متابعة موسعة رهناً باستمرار وقف العنف. وطلب المجلس

إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحاً رسمياً إلى مجلس الأمن بحلول ١٨ نيسان/أبريل مع توصيات بشأن ولاية وتكوين البعثة الموسعة. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك ونشر الفريق المتقدم.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين مقدمتين في إطار المشاورات لكل من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام ونائب المبعوث الخاص المشترك إلى سوريا عن حالة الفريق المتقدم للمراقبين التابع للأمم المتحدة في البلد، واقتراح المبعوث الخاص المشترك بنشر بعثة كاملة مؤلفة من حوالي ٣٠٠ مراقب. وذكر الأمين العام المساعد ونائب المبعوث الخاص المشترك أن استمرار المجلس في اتخاذ إجراءات واضحة وموحدة يمثل الأمل الأفضل لحل الأزمة السورية والتحرك نحو إيجاد حل سياسي. وأفاد الأمين العام المساعد بأن السلطات السورية لم تسمح للفريق المتقدم، الذي بدأ عمله في ١٦ نيسان/أبريل، بالوصول إلى حمص، لكنها أتاحت له حرية التنقل في درعا في ١٧ نيسان/أبريل، وفي ثلاثة مواقع إضافية في دمشق في ١٨ نيسان/أبريل. واستعرض نائب المبعوث الخاص المشترك رسالة الأمين العام المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل، التي ذكر فيها أن الحكومة السورية لم تنفذ بالكامل بعد التزاماتها الأولية فيما يتعلق بخطة النقاط الست، موصياً بأن يأذن المجلس بإنشاء بعثة كاملة للمراقبين. وأيد أغلب أعضاء المجلس اقتراح المبعوث الخاص المشترك والعمل السريع على إعداد قرار ثان يأذن بإنشاء بعثة كاملة. وركز أعضاء آخرون في المجلس على استمرار العنف وعدم امتثال الحكومة السورية للعناصر الرئيسية للخطة. وأشار بعض الأعضاء إلى أن الحكومة أفادت عن أعمال عنف نفذتها الجماعات المسلحة.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) الذي أنشأ بموجبه، لفترة أولية مدتها ٩٠ يوماً، بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، وهي تشمل ما يصل إلى ٣٠٠ من المراقبين العسكريين غير المسلحين، بما في ذلك عنصر مدني ملائم، لرصد وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من جانب كل الأطراف، والتنفيذ الكامل لمقترح النقاط الست الذي قدمه المبعوث الخاص المشترك لإنهاء النزاع. ودعا المجلس الحكومة السورية إلى أن تكفل عمل البعثة بفعالية، بسبل منها تيسير نشرها السريع بدون عراقيل وكفالة حريتها الكاملة في التنقل، ودعا الأطراف إلى أن تكفل سلامة أفراد البعثة دون المساس بحريتهم في التنقل والوصول إلى وجهاتهم.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها عن طريق التداول بالفيديو المبعوث الخاص المشترك ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن الجهود



التي تبذلها الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. وأفاد المبعوث الخاص المشترك بأن الحالة في البلد لا تزال غير مقبولة وأنه رغم سفر المراقبين إلى مواقع عدة داخل البلد واضطلاعهم بدور إيجابي على أرض الواقع، فإنهم غير قادرين على رصد الحالة "بشكل مفيد" نظراً لعدد المراقبين المحدود على الأرض. وأفاد وكيل الأمين العام بأنه سيجري تعيين كبير المراقبين العسكريين بحلول نهاية نيسان/أبريل. ودعا أعضاء المجلس إدارة عمليات حفظ السلام إلى التعجيل بنشر الأفراد في الجمهورية العربية السورية.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" في ٢٣ نيسان/أبريل، قال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إن تحقيق السلام بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين هو "أولوية غير منقوصة". وركز على اجتماع المجموعة الرباعية في واشنطن في ١١ نيسان/أبريل، قائلاً إن تسليم رسالة من رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، في ١٧ نيسان/أبريل، هو خطوة إيجابية. وأعرب معظم أعضاء المجلس عن تأييدهم لجهود المجموعة الرباعية والرسالة الموجهة من السيد عباس إلى السيد نتنياهو باعتبارها تتيح فرصة لبدء المحادثات مجدداً. ووصف معظم أعضاء المجلس النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بأنه "غير مشروع"، معتبرين أنه يقوض التقدم نحو إيجاد حل على أساس وجود دولتين. وأدان بعض الأعضاء الهجمات الصاروخية انطلاقاً من غزة في اتجاه إسرائيل. ورحب وكيل الأمين العام وأعضاء المجلس باتخاذ القرارات التي صدرت مؤخراً بشأن الجمهورية العربية السورية، ولاحظوا مع الأسف أن وقف العنف لم يكتمل وأن التدابير المتخذة لتنفيذ خطة النقاط الست التي أعدها المبعوث الخاص المشترك ليست كافية. وكررت الوفود دعواتها إلى جميع الأطراف لوقف أعمال العنف كافة بجميع أشكالها.

### میانمار

في ١١ نيسان/أبريل، قدم المستشار الخاص للأمين العام لميانمار، فيجاي نامبيار، إحاطة إلى المجلس في إطار مشاورات بشأن التطورات الأخيرة في ميانمار. واستعرض سير ونتائج الانتخابات الفرعية التشريعية التي جرت في ١ نيسان/أبريل، وناقش الأولويات المتعلقة بمشاركة الأمم المتحدة في المرحلة المقبلة في هذا البلد، بما يشمل إمكانية تقديم الدعم لتحقيق التنمية الاقتصادية، والمساعدة الإنسانية، وأنشطة بناء السلام، والجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات، وإجراء تعداد. وأعلن أن الأمين العام سيُجري زيارة إلى ميانمار في

الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو وسيعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين وقادة المعارضة وممثلي المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.

## المسائل المواضيعية

### أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود

في ٢٥ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن التحديات والتهديدات المتنامية المرتبطة بأنشطة الاتجار بالأسلحة والمخدرات وحركتها غير المشروعة عبر الحدود، وقيام الجهات من غير الدول بالاتجار بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها وما يتصل بها من عتاد، والاتجار بالمعادن المؤججة للنزاعات، وحركة الإرهابيين وأموالهم. ولاحظ المجلس أن أنشطة الاتجار والحركة هذه غير المشروعة عبر الحدود يمكن أن تفاقم التهديدات الماثلة أمام السلام والأمن الدوليين. واعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/16) أكد فيه مجدداً أن تأمين الدول الأعضاء لحدودها هو من صلاحياتها السيادية، ودعا الدول إلى تحسين أمن حدودها، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم دراسة استقصائية وتقييماً لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

### عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن النووي

في ١٩ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن النووي، واعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/14) بشأن الأمن النووي. وخلال الاجتماع، شددت الدول الأعضاء على ما شهدته المرحلة الأخيرة من جهود على الصعيد العالمي ومن تقدم في مجال نزع السلاح النووي ومكافحة التهديدات في مجال الانتشار النووي والإرهاب؛ وألقت الضوء على المصالح المشتركة على نطاق واسع، والمسؤوليات المتأزرة للتصدي لتلك التهديدات؛ وركزت على الخطوات المتخذة للحد من الأخطار النووية.

### المرأة والسلام والأمن

في ٢٤ نيسان/أبريل، قدمت وكالة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ميشيل باشليه، إحاطة إلى المجلس عن المضي قدماً بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والأنماط التي لوحظت في انتخابات ما بعد انتهاء النزاع التي جرت مؤخراً. وقدمت ست توصيات ليتخذ المجلس إجراءات بشأنها، بما في ذلك مواصلة المشاورات مع المبعوثين والممثلين الخاصين للأمين العام والمستشارين والدول الأعضاء بشأن مشاركة المرأة في حل

النزاعات والحوار السياسي؛ وكفالة دعوة المرأة للمشاركة في مجموعة أوسع من عمليات التعاون ومؤتمرات المانحين على الصعيد الدولي. وركز وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على المشاركة السياسية للمرأة وحماية المرأة، قائلاً إن حفظة السلام يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم لتحقيق أقصى قدر من المشاركة السياسية والتقليل من المخاطر التي تواجهها المرأة. وخلال المشاورات، اعترف أعضاء المجلس بأهمية المبادئ التي نوقشت خلال الإحاطة.

### انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية

في ٢٧ نيسان/أبريل، انتُخب القاضي دالفير بهانداري (الهند) لدى محكمة العدل الدولية في اقتراع جرى بالتزامن في مجلس الأمن والجمعية العامة.